الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/19

Distr.: General
20 December 2023

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الانترنت)،

٢٨ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في أفريقيا

أولا– مقدمة

١– اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، في ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢، برنامجَ عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي يغطي العقد ٢٠٢٢–٢٠٣١. وبرنامجُ عمل الدوحة هو برنامج حل محل برنامج عمل العقد ٢٠١١–٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، المعروف باسم برنامج عمل اسطنبول، ويعكس الرغبة في تحقيق تعافٍ مستدامٍ وشاملٍ للجميع من جائحة فيروس كورونا (كوفيد–١٩) وزيادة القدرة على الصمود في مواجهتها، دون ترك أحد يتخلف عن الركب. وهو عبارة عن مجموعة من الالتزامات المتجددة والمعززة قطعتها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون.

٢– وتعاني معظم البلدان الأقل نموا الـ٤٥ بلدا التي يعيش فيها ١٤ في المائة من سكان العالم، من مستويات عالية للغاية من الفقر والضعف. فهذه البلدان لا تمثل سوى ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و١,٤ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي

* E/ECA/COE/42/1

A.23-01659

العالمي، وأقل من ١ في المائة من الصادرات العالمية من البضائع.[١] وتواجه هذا المجموعة من البلدان تحديا ملحا في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الزمني المقرر، وهو عام ٢٠٣٠. ولكي يتسنى تيسير عملية تحقيق التنمية، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يتعين تشكيل تحالف عالمي جديد في السنوات القادمة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد والفرص المتاحة لفائدة البلدان الـ ٤٥ المعنية.

ثانيا- الخروج من فئة أقل البلدان نموا في أفريقيا

٣- من بين البلدان الـ٤٥ الأقل نموا في العالم يوجد ٣٣ بلدا في أفريقيا.

٤- ولكي يخرج بلد ما من فئة أقل البلدان نموا، يجب أن يستوفي عتبة الرفع من القائمة بالنسبة لأيٍّ معيارين من المعايير الثلاثة في تقييمين متتاليين تجريهما لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات.[٢] غير أنه بإمكان البلدان التي يكون فيها دخل الفرد مرتفعا بما يكفي أن تخرج من القائمة حتى لو ظل رأسمالها البشري منخفضا وكانت ضعيفة للغاية، ما دام مستوى الدخل فيها (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي)، يتجاوز أو يساوي في تقييمين متتاليين ضعف عتبة الرفع من القائمة، أو إذا كان، ابتداء من الاستعراض الثلاثي السنوات المقرر أن يجرى في عام ٢٠٢٤، معادلا لثلاثة أمثال عتبة الرفع من القائمة.[٣]

٥- وحتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، كانت ثلاثة بلدان أفريقية قد خرجت من فئة أقل البلدان نموا وهي: بوتسوانا (١٩٩٤) وغينيا الاستوائية (٢٠١٧) وكابو فيردي (٢٠٠٧). وبالإضافة إلى ذلك، قُدّمت توصية برفع بعض البلدان الأفريقية من القائمة. ومن المتوقع، على سبيل المثال، أن تخرج سان تومي وبرينسيبي من القائمة في عام ٢٠٢٤، وقد منحت الجمعية العامة أنغولا، في ١١ شباط/فبراير ٢٠٢١، فترة تحضيرية مدتها ثلاث سنوات، وهو ما يؤخر خروجها من فئة أقل البلدان نموا حتى عام ٢٠٢٤. ولكن من غير المؤكد أن تتمكن من الخروج من القائمة بحلول عام ٢٠٢٤، إذ من المتوقع أن تفشل في الوفاء بمعيار الدخل فقط بعد تعديل عتبة الخروج في ذلك العام.

٦- وفي استعراض عام ٢٠٢١ لقائمة أقل البلدان نموا الذي أجرته لجنة السياسات الإنمائية، تقرر أن جزر القمر، وجيبوتي، وزامبيا والسنغال قد استوفت معايير الرفع من القائمة لأول مرة. فقد استوفت جيبوتي معيار ''الدخل فقط''، بينما استوفت جزر القمر، وزامبيا، والسنغال معيارين من معايير الرفع الثلاثة، وهما الدخل ورأس المال البشري. وإذا استوفت هذه البلدان المعايير مرة أخرى في عام ٢٠٢٤، كما هو متوقع، فقد يوصَى بإخراجها من

---

[١] A/CONF.219/2023/3

[٢] تتعلق المعايير الثلاثة بالدخل، ورأس المال البشري والضعف الاقتصادي.

[٣] *Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures*, 4th ed. (United Nations publication, 2021).

القائمة، رهنا بعوامل أخرى. وفي المقابل، قد لا تحقق جيبوتي وزامبيا عتبات الدخل القومي الإجمالي لإخراجهما من القائمة.[٤] واستوفت سان تومي وبرينسيبي جميع المتطلبات الثلاثة في الاستعراض الثلاثي السنوات الذي أجري في عام ٢٠٢١. بيد أنه حصلت طفرة ملحوظة في مؤشرها من حيث الضعف الاقتصادي في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعزى في الغالب إلى الفيضانات الكارثية التي حدثت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والتي أثرت في نحو ٩ آلاف شخص.[٥] وبينما تواجه عدة بلدان أفريقية تحديات في الحفاظ على أدائها المؤهِل للخروج من قائمة أقل البلدان نموا، فإن الصورة مختلفة تماما في آسيا. إذ يبدو أن جميع البلدان الآسيوية التي استوفت المعايير بجدارة في عام ٢٠٢١ ظلت تلبي باستمرار تلك المعايير ومن المتوقع أن تستمر على هذا النهج عندما تُجرى الاستعراضات الثلاثية السنوات في عام ٢٠٢٤. وقد خرجت بوتان بالفعل من فئة أقل البلدان نموا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣.

ثالثا- التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية

ألف- الاستثمار في الإنسان في أقل البلدان نموًّا: القضاء على الفقر وبناء القدرات لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب

٧- شهدت أقل البلدان نموا تباطؤا اقتصاديا كبيرا في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.فقد خسرت ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ مقارنة بمسار النمو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، السابقة للجائحة. ولو تحقق هدف النمو بنسبة ٧ في المائة المحدد في برنامج عمل الدوحة لزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ عن مستواه المقدر حاليا بنسبة ١٦ في المائة. وعلاوة على ذلك، أدى الانكماش الاقتصادي في أقل البلدان نموا، وفقا للتقديرات، إلى تفاقم الفقر المدقع، حيث زاد عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع بخمسة عشر مليون شخص على الأقل مقارنة بما كان عليه الوضع قبل الجائحة.[٦]

٨- وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان أقل البلدان نموا سيزيد، بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، بمقدار ٢٥٦ مليون نسمة، ليبلغ ١,٣ مليار نسمة.[٧] ويمكن للسكان، لا سيما الشباب، أن يقودوا التحول الهيكلي والنمو إذا جرت الاستفادة منهم على النحو المناسب. غير أن ما يقرب من ٣٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا سيصنفون

[٤] لن تتخطى جيبوتي عتبة الدخل فقط في عام ٢٠٢٤.

[٥] CDP2023/PLEN/9. a.

[٦] *Crisis-Resilient Development Finance: the Least-Developed Countries Report 2023* (United Nations publication, 2023).

[٧] A/RES/76/258

على أنهم فقراء فقرا مدقعا بحلول عام ٢٠٣٠.[٨] لذا فإن الاستثمار في سكان أقل البلدان نموا أمرٌ حاسم لتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة.

١- انتشار واسع لنقص التغذية وحالة واضحة من انعدام الأمن الغذائي

٩- ما برح معدل نقص التغذية يرتفع في أقل البلدان نموا في أفريقيا، منذ عام ٢٠١٨، بحيث صار يمس ربع سكان هذه البلدان في عام ٢٠٢١ (انظر الشكل ١).[٩] وهذا الرقم يتجاوز انتشار نقص التغذية في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي. وتنفق الأسر المعيشية أكثر من ثلث دخلها على الغذاء، أما في أفريقيا ككل فهي تنفق ٢٣ في المائة. وتخصيص مثل هذه النسب العالية من إجمالي الدخل للإنفاق على الغذاء في القارة خليق بأن يجعلها عرضة للتأثر على نحو خاص بالطفرة المتوقعة في تكاليف الأغذية مستقبلا، وهو ما سيؤثر بشدة على الرفاه الاقتصادي والأمن الغذائي والتنوع التغذوي.[١٠] وبالإضافة إلى ذلك، ثمة علاقة ملحوظة بين هذه الظاهرة وتفشي انعدام الأمن الغذائي الحاد في أقل بلدان نموا في القارة، حيث ارتفع معدل انعدام الأمن الغذائي الحاد فيها في عام ٢٠٢١ إلى ٣٠,١ في المائة، بعد أن كانت نسبته ٢٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٦.[١١]

[٨] المرجع نفسه.

[٩] Food and Agriculture Organization of the United Nations, “Indicator 2.1.1: prevalence of undernourishment”, SDG Indicators Data Portal. متاح على الرابط التالي: www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2.1.1-prevalence-of-undernourishment/en (تم الاطلاع عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

[١٠] Lucas Tavares, Senior Liaison Officer of the FAO Liaison Office with the United Nations in New York, “African countries, LDCs and LLDCs: ensuring equal access to vaccines and resources in the poorest countries”, statement to the High-level Political Forum on Sustainable Development 2022, New York, 6 July 2022.

[١١] World Bank, “Prevalence of moderate or severe food insecurity in the population”, World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SN.ITK.MSFI.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ١:

انتشار نقص التغذية، ٢٠١٦-٢٠٢١

(نسبة مئوية من السكان)

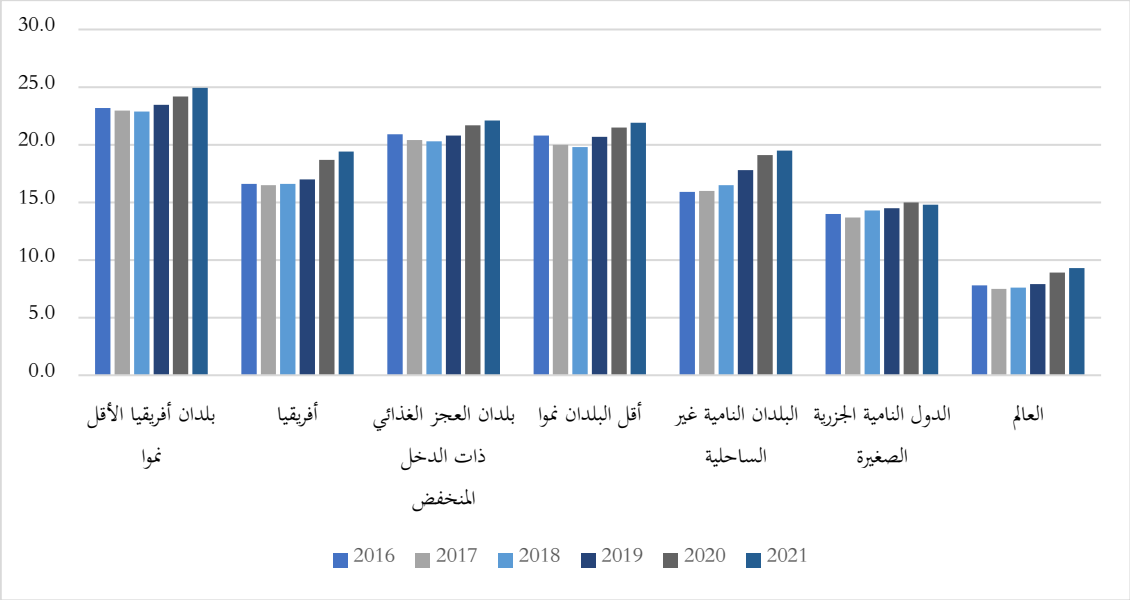

المصدر: Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Indicator 2.1.1: prevalence of undernourishment", SDG Indicators Data Portal متاح على الرابط التالي: www.fao.org/sustainable-development-goals-data-portal/data/indicators/2.1.1-prevalence-of-undernourishment/en (تم الاطلاع عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: البيانات الخاصة بأقل البلدان نموا في أفريقيا لا تشمل إريتريا، وبوروندي وجنوب السودان.

٢- تحقيق هدف حصول الجميع على قدْر عالي الجودة من التعليم والمهارات والتعلُّم مدى الحياة

١٠- رغم الجهود المبذولة لتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في أقل البلدان نموا في أفريقيا، حدثت انتكاسة في عام ٢٠٢١، حين ارتفعت النسبة المئوية للأطفال في سن التعليم الابتدائي غير الملتحقين بالمدارس إلى ١٨,٩ في المائة، وهي نسبة أعلى بقليل من المستوى المرصود في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل ٢).[١٢] وشكّل كوفيد-١٩، جنبا إلى جنب مع الصراعات وتغير المناخ عوامل ساهمت في هذه الانتكاسة التي تخلف آثارا بعيدة المدى على مستقبل الأطفال. وثمة عقباتٌ أخرى، منها بُعد المسافة بين المنازل والمدارس، والمعايير الجنسانية التقليدية، وعبء العمل المنزلي الثقيل (الواقع على الفتيات بصفة أخص)، تُضاعف من الآثار السلبية للحالات الطارئة على التعليم. وقد جعل الاتحاد الأفريقي التعليم موضوعه لعام ٢٠٢٤، وهو ما سيتيح لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الفرصة لتنشيط

(١٢) World Bank, "Children out of school (% of primary school age)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SE.PRM.UNER.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

جهودهم لتحقيق أهداف استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا ٢٠١٦-٢٠٢٥ والهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

الشكل ٢:

الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أقل البلدان نموا في أفريقيا، ٢٠١٧-٢٠٢١

(نسبة مئوية من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية)

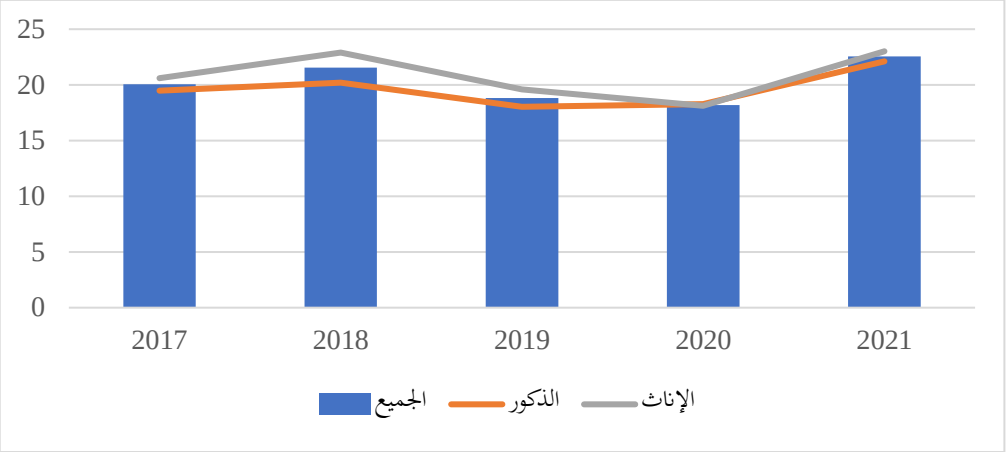

المصدر: World Bank, "Children out of school (% of primary school age)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SE.PRM.UNER.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

٣- تحقيق المساواة بين الجنسين

١١- من شأن القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم أن يساعد على تعزيز وضع المرأة وقدرتها. وقد أحرزت أقل البلدان نموا في أفريقيا تقدما كبيرا في هذا الصدد. وبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي ٠,٩٩ في عام ٢٠٢١، وهو ما يشير إلى مشاركة شبه متساوية للفتيات والفتيان في هذين المستويين ويعكس نجاح المبادرات التي تشجع على تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم.[١٣] بيد أنه لا زالت النساء في أقل البلدان نموا في أفريقيا تواجهن عراقيل تحُول دون التحاقهم بالتعليم العالي. فقد ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي من ٠,٦٥ في عام ٢٠١٧ إلى ٠,٧١ في عام ٢٠٢١، لكنه يظل دون المؤشر الخاص بالتعليم الابتدائي والثانوي (انظر الشكل ٣).[١٤]

[١٣] World Bank, "School enrollment, primary and secondary (gross), gender parity index (GPI)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/millennium-development-goals/Series/SE.ENR.PRSC.FM.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

[١٤] المرجع نفسه.

الشكل ٣:

مؤشر التكافؤ بين الجنسين من حيث إجمالي معدلات الالتحاق بالمدارس في أقل البلدان نموا في أفريقيا، ٢٠١٧-٢٠٢١

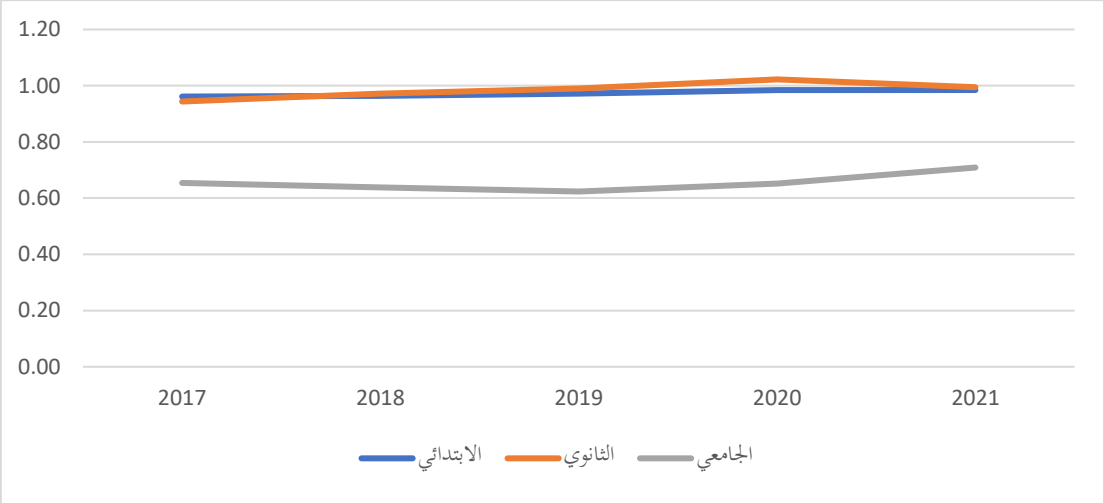

المصدر: World Bank, "School enrollment, primary and secondary (gross), gender parity index (GPI)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/millennium-development-goals/Series/SE.ENR.PRSC.FM.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

١٢- وأثناء الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، ارتفع متوسط النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية الوطنية التي تشغلها النساء في أقل البلدان نموا في أفريقيا من ٢٢,٢ في المائة إلى ٢٤,٨ في المائة (انظر الشكل ٤).[١٥] وتباينت النسب المئوية تباينا كبيرا من بلد إلى آخر، حيث استأثرت رواندا (٦١,٢٥ في المائة) والسنغال (٤٤,٢ في المائة) بأعلى النسب المئوية من حيث تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية. وفي المقابل، بلغت نسبة تمثيل النساء في كل من بنن وغامبيا أقل من ١٠ في المائة في عام ٢٠٢٢. فتمكين المرأة من المساواة في الحصول على الفرص يسمح لها من ممارسة التأثير في المجتمع وتشكيل السياسات التي تشجع الإدماج في المجتمع.

[١٥] World Bank, "Proportion of seats held by women in national parliaments (%)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/SG.GEN.PARL.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ٤:

المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، ٢٠١٨-٢٠٢٢

(نسبة مئوية)

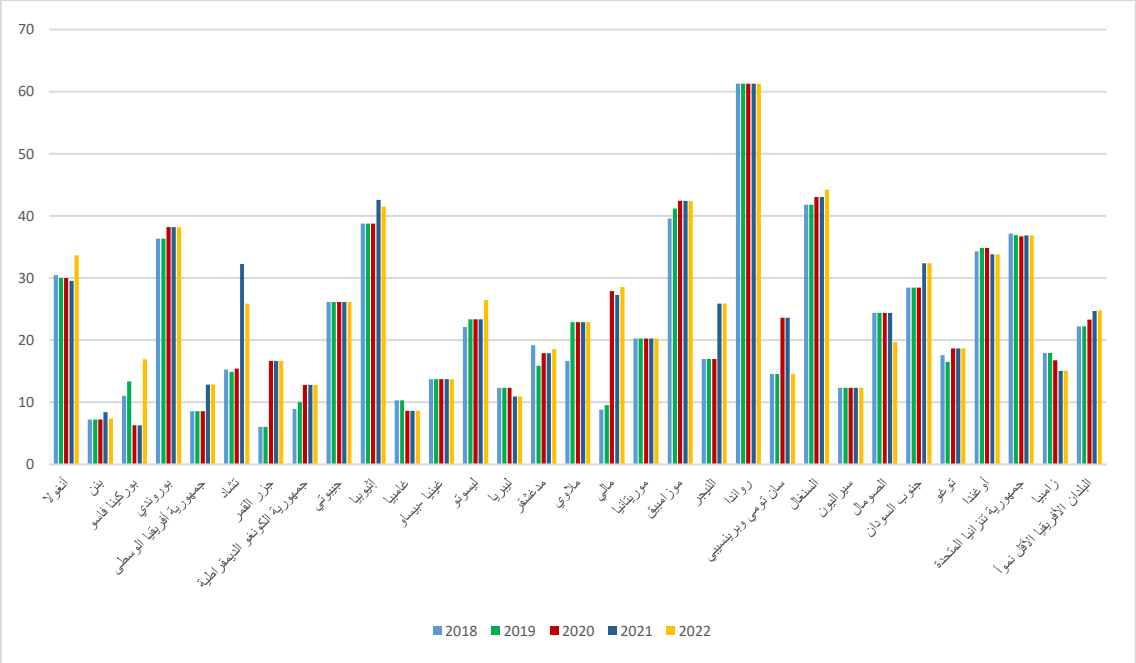

المصدر: World Bank, “Proportion of seats held by women in national parliaments (%)”, World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/SG.GEN.PARL.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: لا تملك إريتريا، والسودان وغينيا بيانات كاملة عن هذه الفترة.

٤- تسارُع خُطى التقدم المحرز في خفض معدل وفيات الرضع ونسبة الوفيات النفاسية

١٣- انخفض معدل وفيات الرضع في أقل البلدان نموا في أفريقيا من ٥٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٧ إلى ٤٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠٢١ (انظر الشكل ٥)، لكن هذا المعدل لا يزال أعلى بقليل من المتوسط العالمي لأقل البلدان نموا وهو ٤٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حي.[١٦] وقد سُجلت أدنى معدلات وفيات الرضع في أقل البلدان نموا في أفريقيا في عام ٢٠٢١ في سان تومي وبرينسيبي (١٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وإريتريا (٢٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي) والسنغال (٢٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي) ورواندا (٣٠ حالة وفاة لكل ألف مولود حي). وانخفض معدل الوفيات النفاسية أيضا في تلك البلدان على مدى فترة مماثلة، من ٤٨٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٦ إلى ٤٣٨ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في

[١٦] World Bank, “Mortality rate, infant (per 1,000 live births)”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: Shttps://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SP.DYN.IMRT.IN (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٦).[١٧] غير أن هذا الرقم يخفي وراءه وجود تباين واسع بين البلدان. فعلى سبيل المثال، كان معدل الوفيات النفاسية أكبر من ألف حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في تشاد (١ ٠٦٣ حالة وفاة) وجنوب السودان (١ ٢٢٣ حالة وفاة)، ولكن المعدل بلغ ١٢٧ حالة وفاة فقط لكل ١٠٠ ألف مولود حي في موزامبيق و١٣٥ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في زامبيا. ويتعين على هذه البلدان مواصلة جهودها لتتمكن، بحلول عام ٢٠٣٠، من التخلص نهائيا من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع والأطفال التي يمكن تفاديها.

الشكل ٥ :

وفيات الرضع لكل ألف مولود حي، ٢٠١٧-٢٠٢١

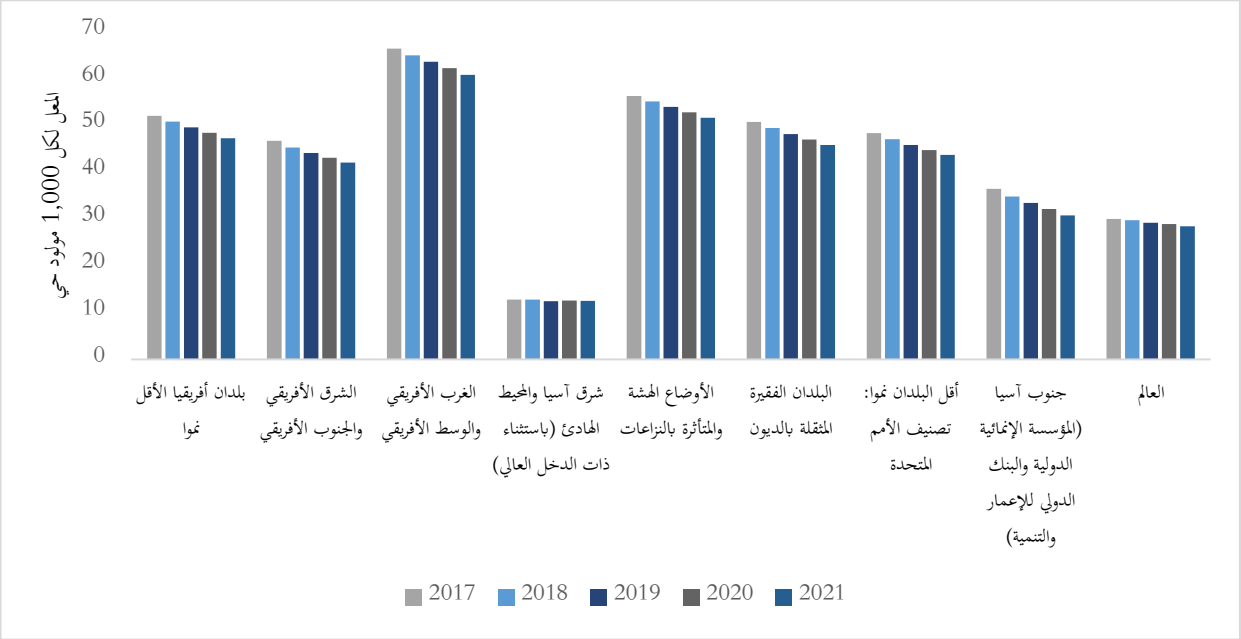

المصدر: World Bank, “Mortality rate, infant (per 1,000 live births)”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: Shttps://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SP.DYN.IMRT.IN (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

[١٧] World Bank, “Maternal mortality ratio (modeled estimate, per 100,000 live births)”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SH.STA.MMRT (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ٦:

الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ألف مولود حي، ٢٠١٦-٢٠٢٠

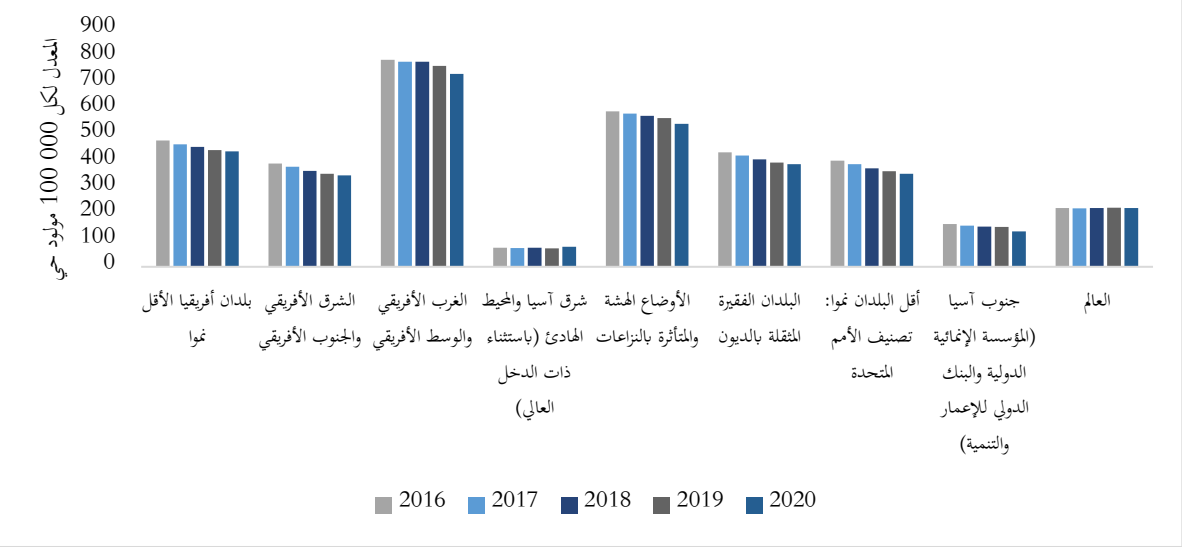

المصدر: World Bank, “Maternal mortality ratio (modeled estimate, per 100,000 live births)”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SH.STA.MMRT (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

٥- الاستثمار في الشباب

١٤- بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون خُمُس العدد الإجمالي لشباب العالم من مواليد أقل البلدان نموا.[١٨] بيد أن، متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أقل البلدان نموا في أفريقيا بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما لم يتجاوز في عام ٢٠٢١، ٧٥,٧ في المائة (انظر الشكل ٧)، في مقابل المعدل العالمي الذي بلغ ٩١,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠.[١٩] وتضع الأمية قيودا كبيرة على طاقات الناس وقدرتهم الإنتاجية.[٢٠] وعلاوة على ذلك، لم يكن ما يزيد عن واحد من كل أربعة من الشباب في رواندا وزامبيا يزاول عملا ولا يتلقى تعليما أو تدريبا في عام ٢٠٢١.[٢١]

[١٨] A/RES/76/258

[١٩] World Bank, “Literacy rate, youth total (% of people ages 15-24)”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/africa-development-indicators/Series/SE.ADT.1524.LT.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

[٢٠] Tara Lupus, “How do low literacy levels impact the community?”, LinkedIn, 16 June 2019.

[٢١] World Bank, “Share of youth not in education, employment or training, total (% of youth population)”, World Development Indicators database. متاح على الرباط التالي: https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.NEET.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ٧:

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما، ٢٠٢١

(نسبة مئوية)

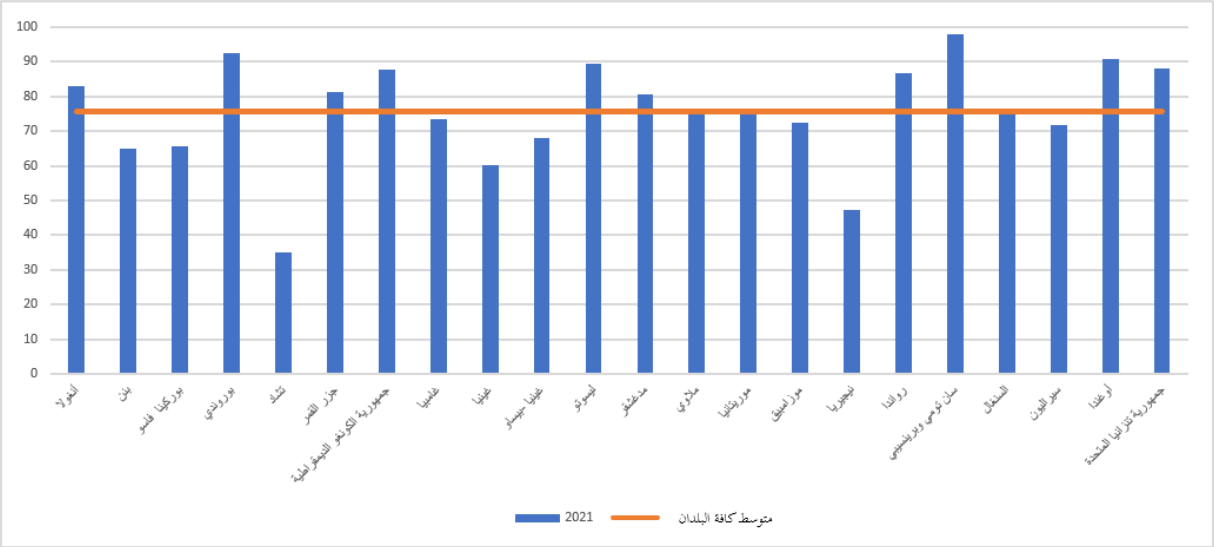

المصدر: World Bank, "Literacy rate, youth total (% of people ages 15-24)", World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/africa-development-indicators/Series/SE.ADT.1524.LT.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: لا تملك إثيوبيا وإريتريا وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وجيبوتي وزامبيا والسودان والصومال وليبريا ومالي بيانات بشأن عام ٢٠٢١.

٦- المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية

١٥- رغم زيادة نسبة الحصول على مياه الشرب المأمونة في أقل البلدان نموا في أفريقيا من ١٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢٢، فإن هذه النسبة لا تزال أقل بكثير من المعدل العالمي الذي يبلغ ٧٢,٩ في المائة.[٢٢] وتحسنت أيضا إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية تحسنا متواضعا أثناء الفترة نفسها، حيث زادت بأكثر من ٣ نقاط مئوية، ومع ذلك لم يتجاوز معدل الحصول على هذه الخدمات ٣٤,٤ في المائة، وهو ما يقل عن نصف المعدل العالمي الذي يبلغ ٨٠,٦ في المائة.[٢٣]

[٢٢] World Bank, "People using safely managed drinking water services (% of population)", World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=SH.H2O.SMDW.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

[٢٣] World Bank, "People using at least basic sanitation services, urban (% of urban population)"، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/SH.STA.BASS.UR.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأرقام تحجب تباينا كبيرا بين المناطق الحضرية والريفية، إذ لا تتجاوز نسبة سكان المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية ٢٤,١ في المائة، مقابل ٤٦ في المائة من سكان المناطق الحضرية (انظر الشكل ٨).

الشكل ٨ :

استخدام خدمات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية المدارة بطريقة مأمونة في أقل البلدان نموا في أفريقيا، ٢٠١٨-٢٠٢٢

(نسبة مئوية من السكان)

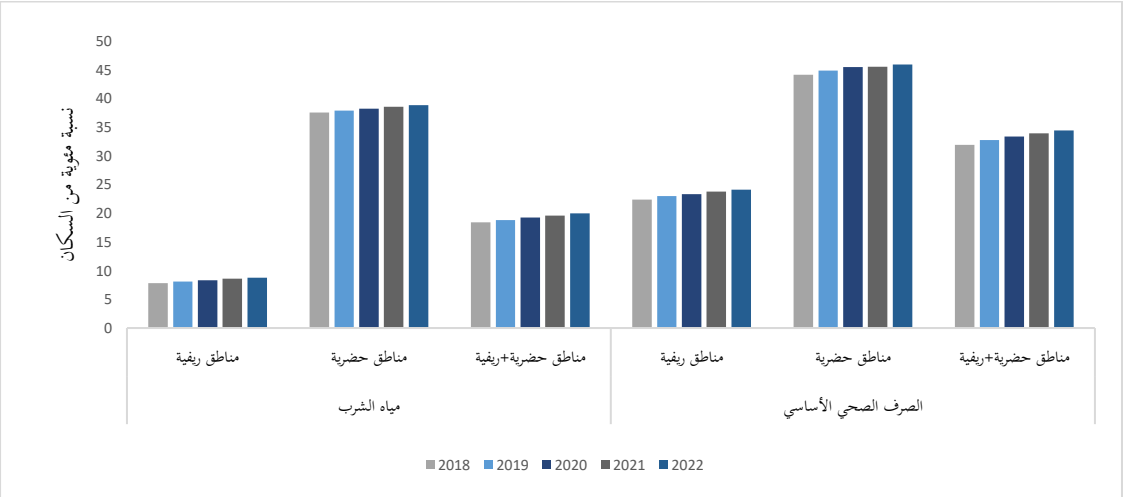

المصدر: World Bank, "People using at least basic sanitation services, urban (% of urban population)"، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/SH.STA.BASS.UR.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: عدد البلدان التي تتوافر لديها بيانات ليس هو نفسه بالنسبة للمؤشرَين، حيث تتوفر بيانات عن الصرف الصحي الأساسي أكثر مما تتوفر عن مياه الشرب.

٧- الحوكمة الرشيدة والفعالة على جميع المستويات

١٦- الحوكمة الرشيدة أمر مهم في كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الاقتصادية، ولكن العديد من البلدان الأقل نموا في أفريقيا لم يحرز سوى درجة متدنية وفقا "لدليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا". فقد بلغت الدرجة الإجمالية لأفريقيا على صعيد الحوكمة ٤٨,٩ في عام ٢٠٢١، ولكن المتوسط في أقل البلدان نموا في أفريقيا لم يتجاوز ٤٤,٧ (انظر الشكل ٩).[٢٤] ومن المثير للقلق أن التدهور في الأداء من حيث الحوكمة تسارع، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢١، في ستة من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وفي المقابل، تحسنت الحوكمة في إثيوبيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والسودان وسيراليون وغينيا الاستوائية وملاوي

[٢٤] Mo Ibrahim Foundation, "Overall governance", Ibrahim Index of African Government، متاح على الرابط التالي: https://iiag.online/data.html (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

وموريتانيا في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢١، حيث ارتفع معدل التحسن بعد عام ٢٠١٧.

الشكل ٩:

نتائج الحوكمة بوجه عام، حسب البلد، وفقا لدليل إبراهيم لشؤون الحوكمة الأفريقية، ٢٠١٧-٢٠٢١

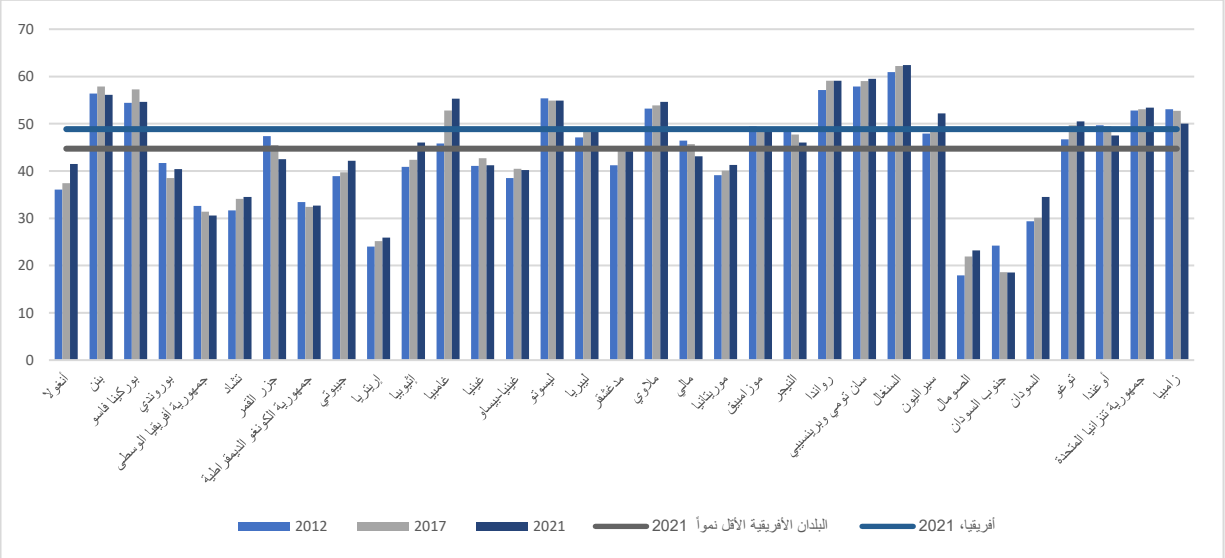

المصدر: Mo Ibrahim Foundation, "Overall governance", Ibrahim Index of African Government، متاح على الرابط التالي: https://iiag.online/data.html (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

١٧- وتكشف تصنيفات ''تقييم السياسات والمؤسسات القُطرية''، وفقا لحسابات البنك الدولي، أن أداء أقل البلدان نموا في أفريقيا في مجال الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام ارتفع بصورة طفيفة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢، من ٢,٥٩ إلى ٢,٦١ (انظر الشكل ١٠).[٢٥] ورغم حدوث تحسن في مجال الحوكمة في العقد الماضي في العديد من تلك البلدان، فإن الأمر يتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات.[٢٦]

[٢٥] World Bank, "CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector", World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=IQ.CPA.TRAN.XQ (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

[٢٦] Mo Ibrahim Foundation, "Overall governance", Ibrahim Index of African Government، متاح على الرابط التالي: https://iiag.online/data.html (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ١٠ :

الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام، ٢٠١٧-٢٠٢٢

(تصنيفات)

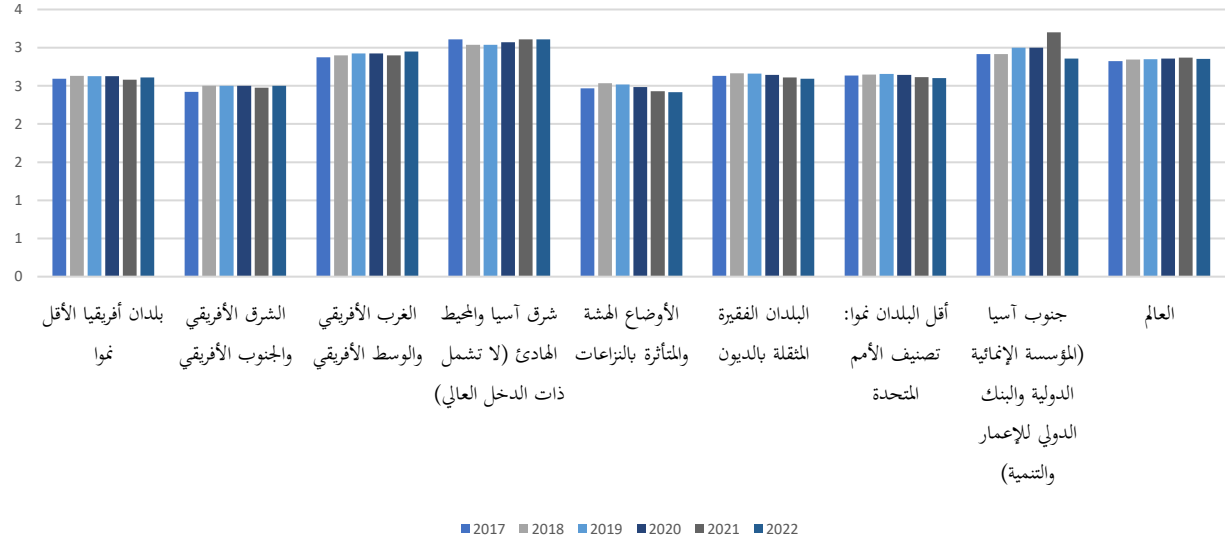

المصدر: World Bank, “CPIA transparency, accountability, and corruption in the public sector”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=IQ.CPA.TRAN.XQ (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: يشير الرقم ١ إلى أدنى تصنيف؛ ويشير الرقم ٦ إلى أعلى تصنيف.

باء- تسخير قوة العلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة أوجه الضعف متعددة الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

١٨- واجهت أقل البلدان نموا، أثناء تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ثغرات كبيرة ومستحكمة في مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار الرئيسية. ففيما يخص مؤشر الابتكار العالمي، لم يتحسّن سوى ٦ بلدان من مجموع ١٧ بلدا من البلدان الأقل نموا في أفريقيا تصنيفاتها بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، في حين تدهور تصنيف ٩ بلدان مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٢٣، وحافظ بَلَدان على مرتبتيهما.[٢٧] وتحسن الإنفاق على البحث والتطوير في أقل البلدان نموا تحسنا طفيفا، إذ زاد من ٠,٢٦٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى ٠,٢٧١ في المائة في عام ٢٠٢١، لكن مستويات الإنفاق هذه تظل متدنية بكثير مقارنة بمستوى إنفاق البلدان الأوربية الذي يبلغ ٢ في المائة، وهي نسبة

(٢٧) Soumitra Dutta and others, eds., *Global Innovation Index 2023: Innovation in the Face of Uncertainty* (Geneva, World Intellectual Property Organization, 2023); and Soumitra Dutta and others, eds., *Global Innovation Index 2022: What Is the Future of Innovation-Driven Growth?* (Geneva, World Intellectual Property Organization, 2022).

محسوبة أصلا من ناتج محلي إجمالي أكبر بكثير.[٢٨] على أنه تم التوصل إلى هذه الأرقام دون توفر بيانات عن أيٍّ من أقل البلدان نموا في أفريقيا باستثناء بوركينا فاسو ومالي. وبلغت مستويات الإنفاق على البحث والتطوير في هذين البلدين في عام ٢٠٢١، ٠,٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بوركينا فاسو و٠,١٧٤ في المائة في مالي.

الشكل ١١:

الإنفاق على البحث والتطوير، حسب مجموعة البلدان، ٢٠١٦-٢٠٢١

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

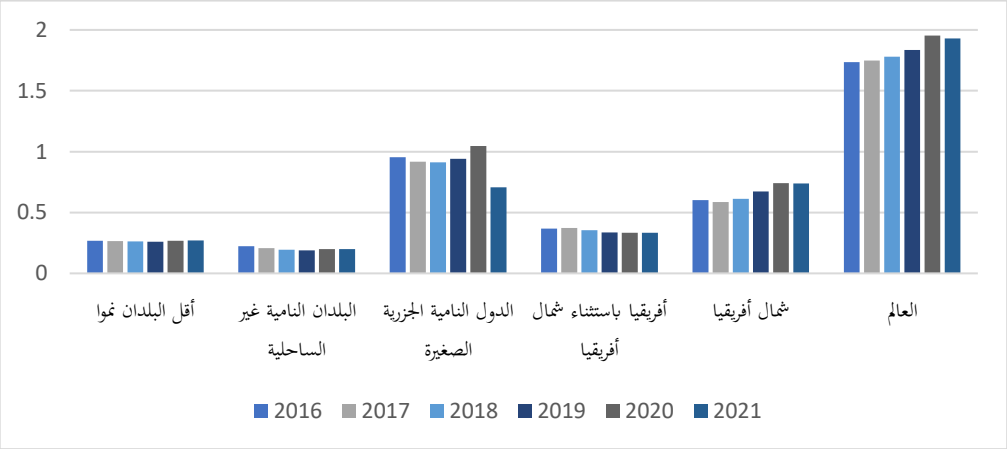

المصدر: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Science, technology and innovation: 9.5.1 Research and development expenditure as a proportion of GDP", UIS. Stat database (تم الاطلاع عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: لا تتوفر بيانات كافية عن أقل البلدان نموا في أفريقيا.

١٩- وتعاني أقل البلدان نموا أيضا، بما في ذلك في أفريقيا، من تدني القدرة الإنتاجية وتدني القيمة المضافة. فالقصور في الوصول إلى شبكة الإنترنت وفي القدرات البشرية والمؤسسية وفي الهياكل الأساسية يحول دون استفادة أقل البلدان نموا من التكنولوجيات الحديثة واستخدامها، بما في ذلك من خلال ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المالية. وقد زادت نسبة مستخدمي الإنترنت في أقل البلدان نموا في أفريقيا، في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، من نحو ١٥ في المائة إلى نحو ٣٠ في المائة، وهي نسبة تبقى مع ذلك أقل من نصف المعدل العالمي (انظر الشكل ١٢).[٢٩] ورغم هذا التقدم، لا تزال نسبة كبيرة من السكان في تلك البلدان تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى شبكة

(٢٨) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, "Science, technology and innovation: 9.5.1 Research and development expenditure as a proportion of GDP", UIS. Stat database (تم الاطلاع عليه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

(٢٩) World Bank, "Individuals using the Internet (% of population)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/Southeast-Asian-internet-usage/id/9a2d532c (تم الاطلاع عليه في ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣).

الإنترنت وإلى القدرة على المشاركة في الأنشطة السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية عبر الإنترنت.

الشكل ١٢:

استخدام الإنترنت، ٢٠١٧-٢٠٢١

(نسبة مئوية من السكان)

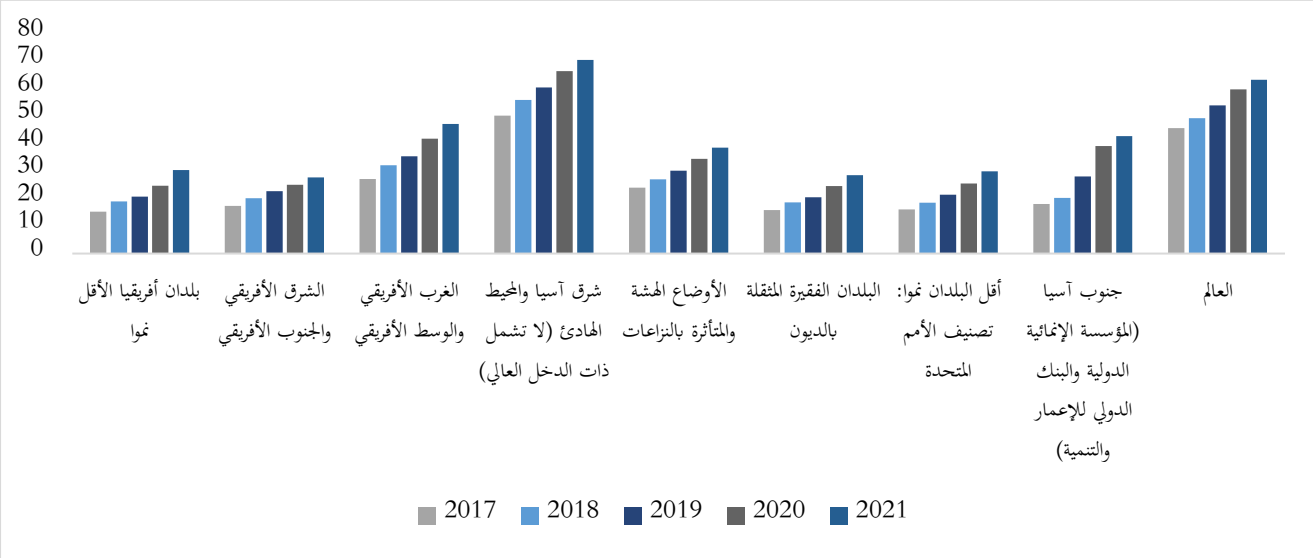

المصدر: World Bank, “Individuals using the Internet (% of population)”, World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/Southeast-Asian-internet-usage/id/9a2d532c (تم الاطلاع عليه في ٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣).

٢٠- وتُظهر أقل البلدان نموا في أفريقيا مستويات متدنية نسبيا من القيمة المضافة والقدرة الإنتاجية. ورغم ارتفاع متوسط القيمة المضافة للتصنيع من ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٢٢، فهي تظل أقل بكثير عن المتوسط العالمي الذي يبلغ ١٦ في المائة.[٣٠] ويتعين على هذه البلدان الانتقال من إنتاج موارد طبيعية ذات قيمة مضافة منخفضة ومن تكنولوجيات بسيطة إلى منتجات مصنّعة ذات قيمة مضافة عالية، وتكنولوجيات متقدمة. وإحدى المبادرات الرئيسية لدعم هذه الخطوة هي إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لإنتاج سلائف البطاريات والسيارات الكهربائية. وقد قال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كلافر غاتيتي، إن الثروات المعدنية التي تزخر بها القارة تتيح لأفريقيا أن تقود سلسلة القيمة النشطة الخاصة بالبطاريات وثورة السيارات

(٣٠) World Bank, “Manufacturing, value added (% of GDP)”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.MANF.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الكهربائية، وإن عمل اللجنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وفي مختلف أرجاء القارة سيساعد أعضاء اللجنة على اغتنام تلك الفرصة.[٣١]

الشكل ١٣ :

الصناعات التحويلية، القيمة المضافة، ٢٠١٨-٢٠٢٢

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

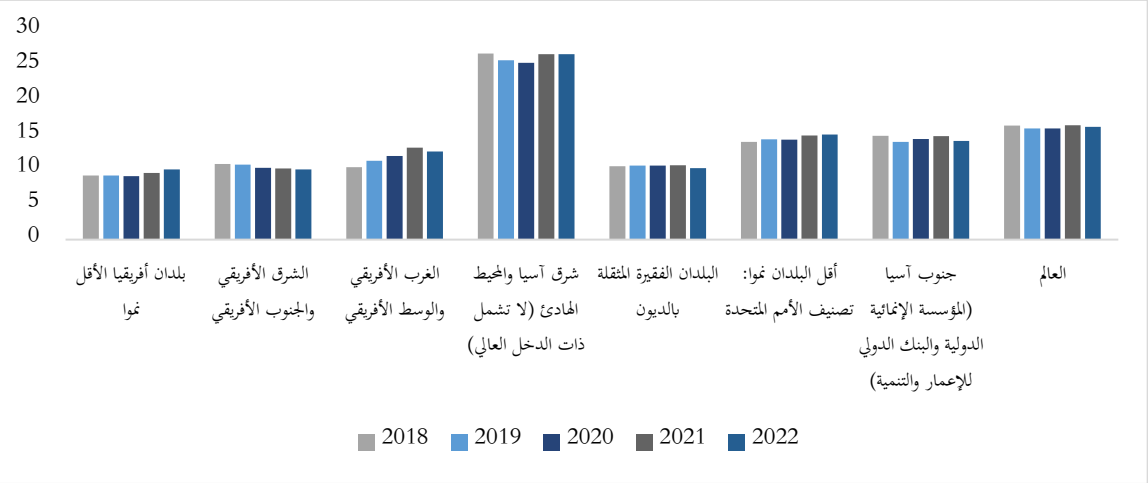

المصدر: World Bank, “Manufacturing, value added (% of GDP)”, World Development Indicators database، متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.MANF.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

جيم- دعم التحول الهيكلي بوصفه محركا لتحقيق الازدهار

٢١- إن تطوير المهارات اللازمة للابتكار وإضافة القيمة، وتحسين الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة والنقل كلها أمور أساسية لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نموا. بيد أن هذه البلدان لا تزال حتى الآن مصدِّرة صافية للمواد الخام، وإن كانت صادراتها تلك هي صادرات منخفضة القيمة وذات أسعار شديدة التقلب. ويوفر برنامج عمل الدوحة منبرا يتيح لأقل البلدان نموا حشد الدعم الذي تحتاجه لتحويل اقتصاداتها.

١- تنمية القدرة الإنتاجية

٢٢- تتمتع أقل البلدان نموا في أفريقيا بمستويات تركيز عالية نسبيا للمنتجات، وذلك رغم انخفاض مؤشر تركيز منتجاتها التصديرية من ٠,٣٢ في عام ٢٠١٧ إلى ٠,٢٩ في عام ٢٠٢٢ (انظر الشكل ١٤).[٣٢] ومع ذلك، لا يزال مستوى التركيز لديها أقل مما هو عليه

(٣١) Economic Commission for Africa, “Africa’s Battery and Electric Vehicles Ambitions gain momentum at COP28”, 3 December 2023.

(٣٢) United Nations Conference on Trade and Development, “Merchandise: Product concentration and diversification indices of exports and imports, annual”,

في البلدان النامية الأخرى. ولكي تحقق البلدان الأفريقية التكافؤ مع البلدان النامية الأخرى على طول سلسلة القيمة، على النحو المتوخى في برنامج عمل الدوحة، فإنها ستحتاج إلى الاستثمار في معالجة المواد الخام، بما في ذلك المعادن الخضراء.

الشكل ١٤ :

تركيز المنتج (المؤشر) للصادرات، ٢٠١٧-٢٠٢٢

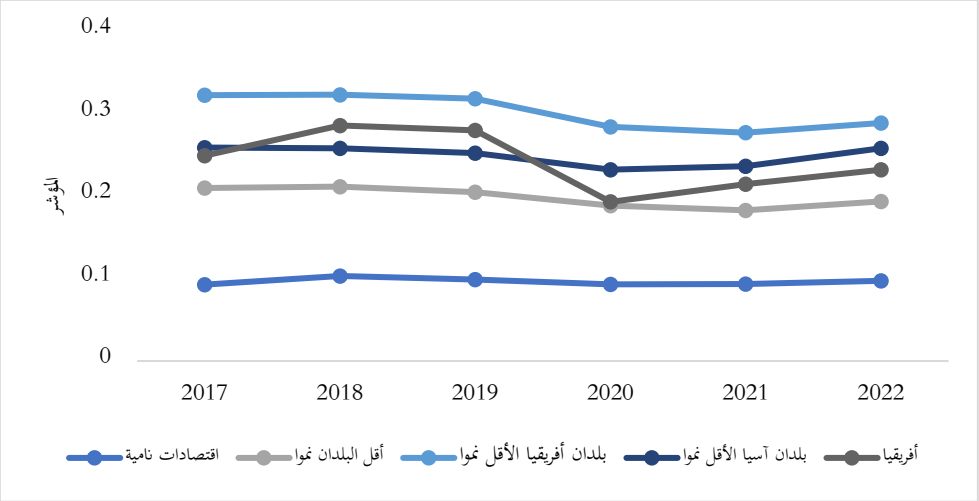

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, "Merchandise: Product concentration and diversification indices of exports and imports, annual", UNCTADstat. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

٢٣- وفي عام ٢٠١٧، ساهمت العمالة في الصناعة بنسبة قدرها ١١,٦ في المائة في المتوسط من الوظائف في أقل البلدان نموا في أفريقيا. وبحلول عام ٢٠٢١، ارتفع هذا المتوسط القُطري قليلا ليبلغ ١٢,٤ في المائة، بيد أنه ظل مع ذلك أقل بكثير من النسبة الإجمالية للعمالة في الصناعة في جميع البلدان الأقل نموا (١٢,٩ في المائة) وفي العالم (٢٣,١ في المائة) (انظر الشكل ١٥).[٣٣] وبالمثل، زادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة في أقل البلدان نموا في أفريقيا بأكثر من نقطتين مئويتين في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، لكنها ظلت مع ذلك أقل من المتوسط العالمي بأربع نقاط مئوية.

UNCTADstat. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

[٣٣] World Bank, "Employment in industry (% of total employment) (modeled ILO estimate)". World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ١٥:

القطاع الصناعي في أقل البلدان نموا في أفريقيا

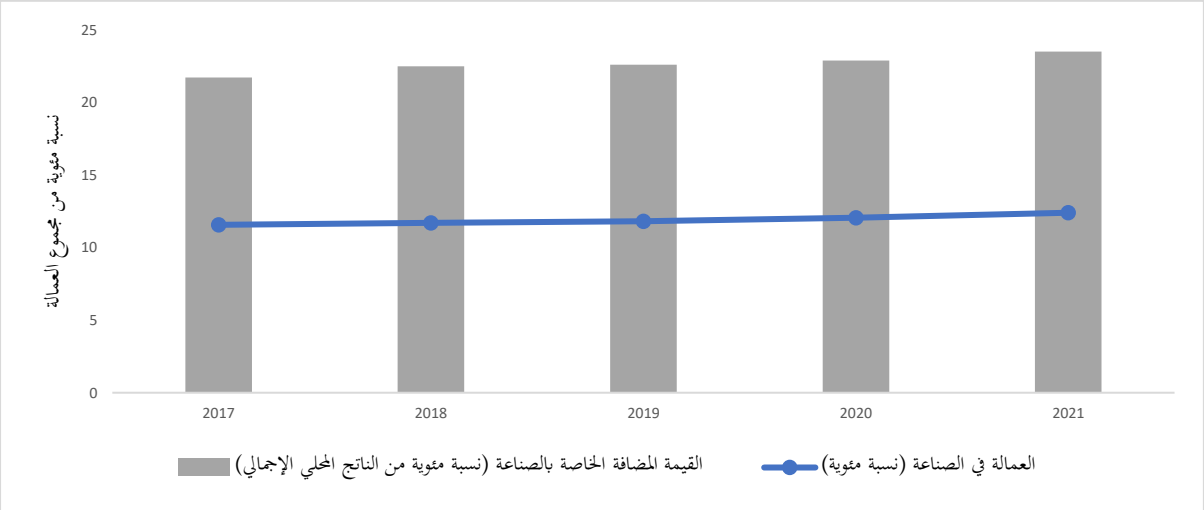

المصدر: World Bank, “Employment in industry (% of total employment) (modeled ILO estimate)”. World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: الأرقام المذكورة تعبر عن القيم المتوسطة للأرقام الخاصة بكل بلد.

٢- محدودية فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

٢٤- تواجه أقل البلدان نموا تحديات في مجال الطاقة على ثلاثة مستويات، وهي التوليد والنقل والاستخدام. ورغم أن متوسط نسبة الحصول على الكهرباء في أقل البلدان نموا في أفريقيا ارتفع من ٣٥ في المائة من السكان في عام ٢٠١٧ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٢١، فإن أكثر من نصف السكان في معظم تلك البلدان لا يتوفرون على الكهرباء، ولا تزال البلدان بعيدة كل البعد عن بلوغ هدف مضاعفة معدلات الحصول على الكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة تفاوتات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث بلغت نسب الحصول على الكهرباء في عام ٢٠٢١ نحو ٢٤ في المائة في المناطق الريفية و٧٢ في المائة في المناطق الحضرية. وتتفاوت نسب الحصول على الكهرباء أيضا تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء طوال العام، في المتوسط، أكثر من ٨٠ في المائة في جزر القمر، ولكن دون ١٠ في المائة في بوروندي وجنوب السودان.[٣٤]

[٣٤] World Bank, “Access to electricity (% of population)”, World Development Indicators database. متاح على الرابط https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=EG.ELC.ACCS.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ١٦:

الحصول على الكهرباء، ٢٠١٧-٢٠٢١

(نسبة مئوية من السكان)

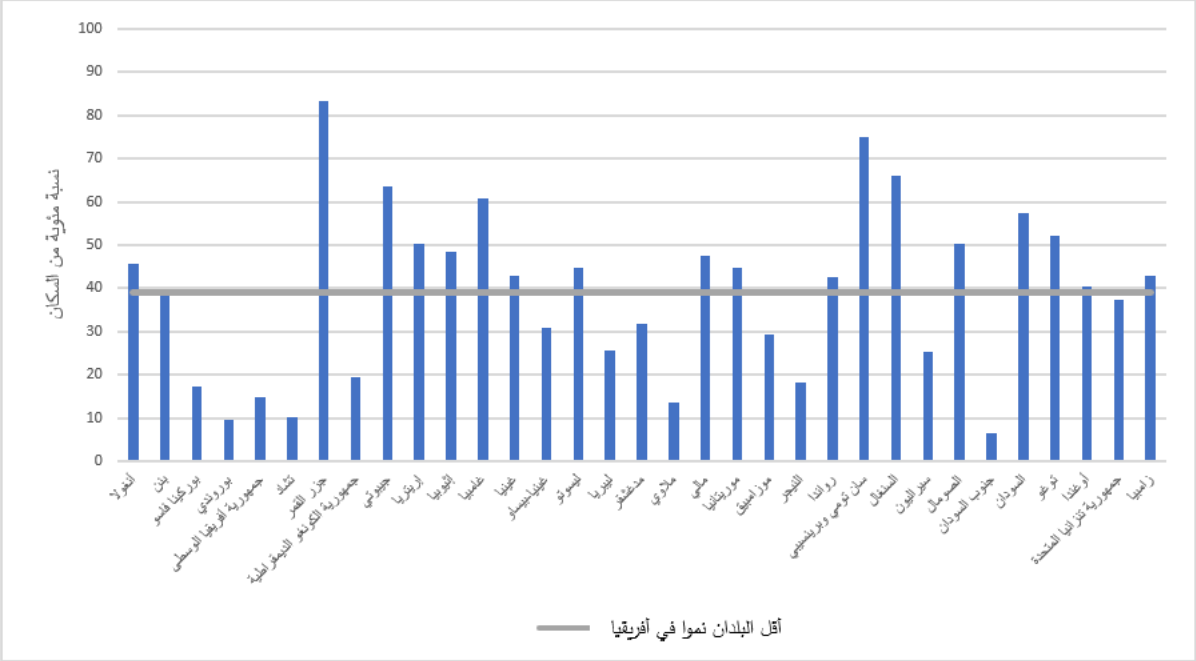

المصدر: World Bank, "Access to electricity (% of population)", World Development Indicators database. متاح على الرابط https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=EG.ELC.ACCS.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

٢٥- وتستأثر الطاقة المتجددة بحصة كبيرة من تشكيلة الطاقة في أقل البلدان نموا في أفريقيا (انظر الشكل ١٧). ففي الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، كان ٦٩ في المائة في المتوسط من الاستهلاك النهائي السنوي للطاقة في تلك البلدان يُستمد من مصادر متجددة. وكان متوسط الاستهلاك السنوي للطاقة المتجددة يفوق ٩٠ في المائة في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وليبريا، ولكنه كان أقل من ٣٠ في المائة في جيبوتي وموريتانيا.[٣٥] ويعد ضمان حصول الجميع، في أقل البلدان نموا، على الطاقة النظيفة أمرا حاسما لتعزيز التوسع الاقتصادي السريع، وتيسير التحول الهيكلي، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وزيادة نمو الصادرات.

(٣٥) World Bank, "Renewable energy consumption (% of total final energy consumption)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=EG.FEC.RNEW.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ١٧:

متوسط استهلاك الطاقة المتجددة، ٢٠١٦-٢٠٢٠

(نسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)

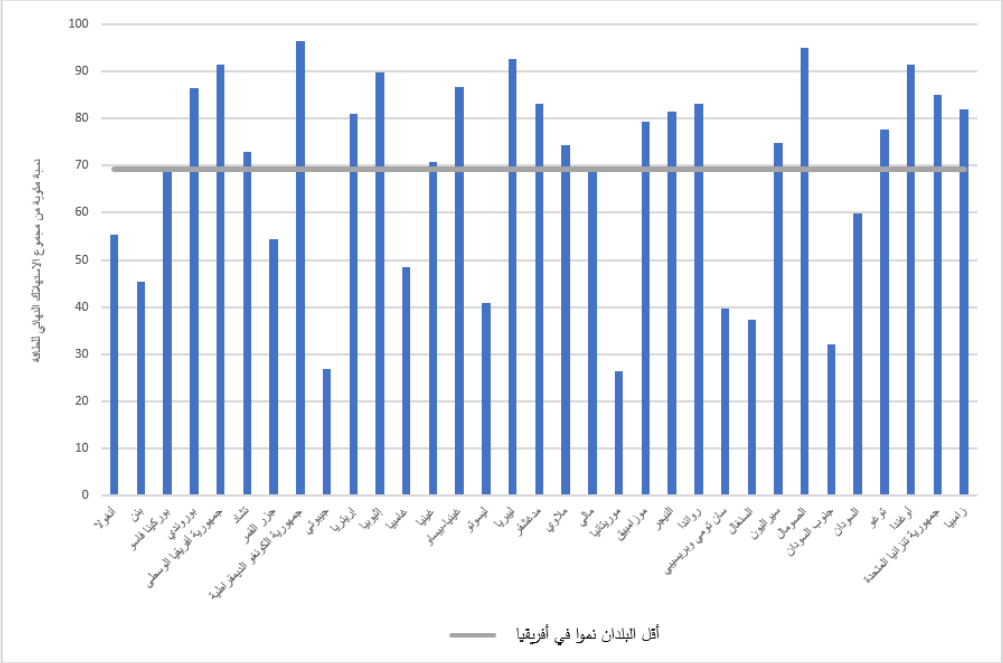

المصدر: World Bank, "Renewable energy consumption (% of total final energy consumption)", World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=EG.FEC.RNEW.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

دال- تعزيز التجارة الدولية في أقل البلدان نموا والتكامل الإقليمي

٢٦- تواجه أقل البلدان نموا حواجز كبيرة تعرقل قدرتها على الاندماج بنجاح في الشبكات التجارية العالمية والاستفادة من التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية. ومن المتوقع، بالنظر إلى مسارها الحالي، ألا تتمكن تلك البلدان من تحقيق الغاية ١٧-١١ من أهداف التنمية المستدامة، التي تقضي بأن تبلغ حصة هذه البلدان مجتمعة من التجارة العالمية ٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.[٣٦] وتمثل الصادرات من هذه البلدان نحو ١ في المائة من مجموع الصادرات العالمية، كما هو مبين في الشكل ١٨، مقارنة بأكثر من ٤٠ في المائة للبلدان النامية الأخرى.[٣٧] ثم إن هدف مضاعفة حصة أقل البلدان نموا في أفريقيا من الصادرات العالمية لم يتحقق هو الآخر، ذلك أن الزيادة التي حققتها تلك البلدان لا تكاد تذكر إذ لم تتجاوز ٠,٠٧١ نقطة مئوية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٢.

[٣٦] United Nations Conference on Trade and Development, "Economic transformation and progress towards the SDGs through trade".

[٣٧] United Nations Conference on Trade and Development, "Merchandise: Total trade and share, annual", UNCTADstat. (تم الاطلاع عليه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ١٨:

صادرات البضائع من أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، ٢٠١٧-٢٠٢٢

(نسبة مئوية من إجمالي الصادرات العالمية)

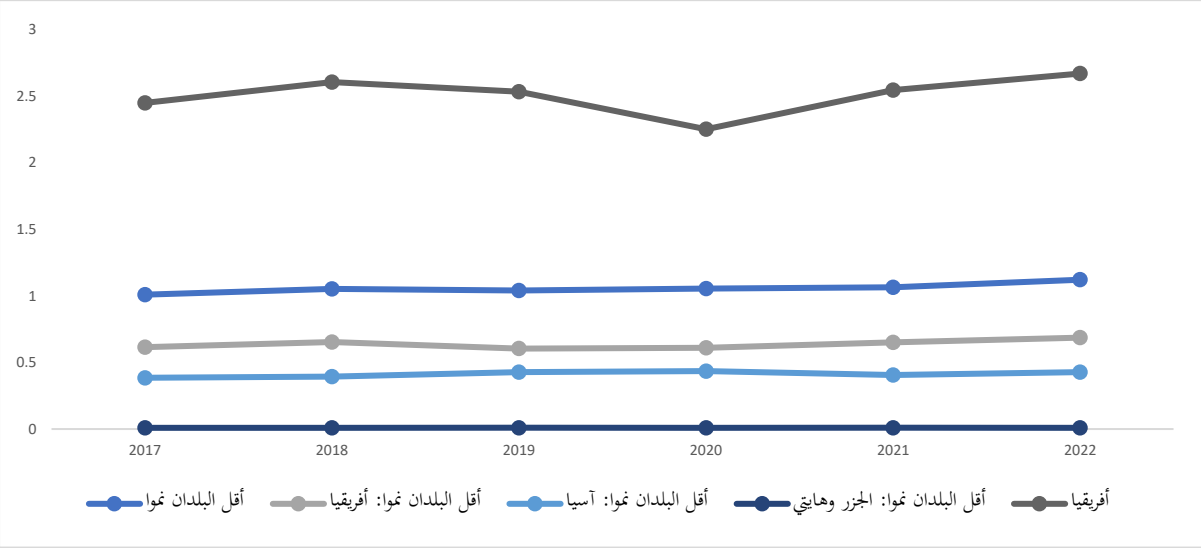

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, “Merchandise: Total trade and share, annual”, UNCTADstat. (تم الاطلاع عليه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: تستخدم إحصاءات الأونكتاد التسمية "أقل البلدان نموا؛ والجزر وهايتي" للإشارة إلى تيمور – ليشتي وتوفالو وجزر سليمان وجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي وكيريباتي وهايتي.

٢٧- وكما هو مبين في الشكل ١٩، فقد بلغ متوسط صادرات أقل البلدان نموا في أفريقيا من السلع والخدمات، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، ذروته في عام ٢٠١٨، حيث سجل ٢٩,٧ في المائة، ثم ما لبث أن انخفض عاما بعد عام بدءا من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٢، حين هوى إلى ٢٢,٩ في المائة، متخلفا عن المتوسط العالمي بحوالي ٨ نقاط مئوية.[٣٨] غير أن هذا التراجع، الذي لم يتجاوز نقطة مئوية واحدة في عام ٢٠٢٢، كان أبطأ من مستوياته في العامين السابقين.

(٣٨) World Bank, “Exports of goods and services (% of GDP)”, World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الشكل ١٩:

صادرات السلع والخدمات في أقل البلدان نموا في أفريقيا

(متوسط النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي بحسب البلد)

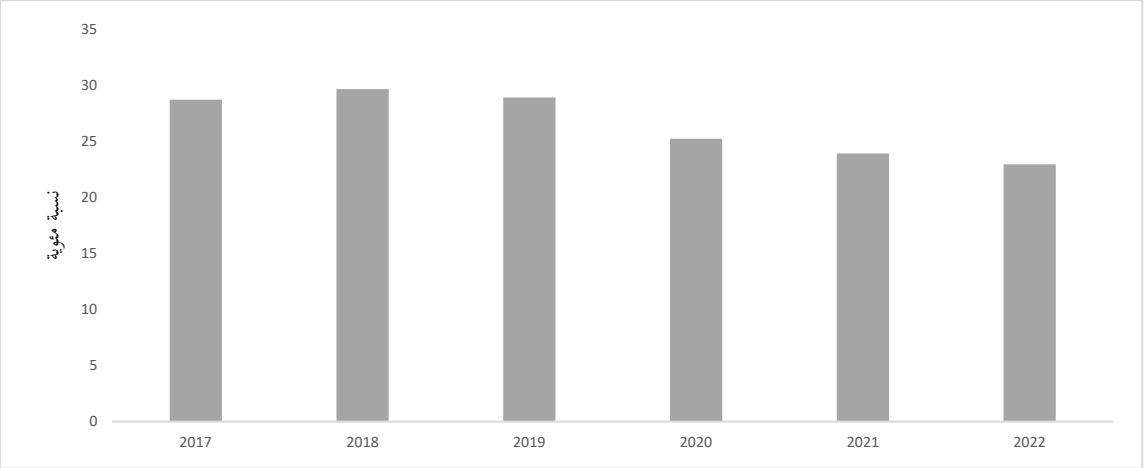

المصدر: World Bank, “Exports of goods and services (% of GDP)”, World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

هاء- مواجهة تغير المناخ، والتدهور البيئي، والتعافي من جائحة كوفيد-١٩ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من أجل تحقيق تنمية مستدامة واعية بالمخاطر

٢٨- لقد كانت مساهمة أقل البلدان نموا هي الأقل في تغير المناخ. فهذه البلدان لم تساهم سوى بنحو ٣-٤ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة الحالية وأقل من ٠,٥ في المائة من الانبعاثات التاريخية. ورغم تدني حجم انبعاثاتها، فقد عانت أشد المعاناة جراء تغير المناخ. فالأشخاص الذين يعيشون في أقل البلدان نموا تتجاوز احتمالات موتهم لأسباب مرتبطة بالمناخ بنحو ١٥ مرة احتمالات موت من يعيشون في البلدان المتقدمة للأسباب نفسها.[٣٩] وقد خلَّف تغير المناخ أثرا كبيرا على الفقر والأمن الغذائي والهجرة، ومن ثم فهو يشكل تحديا كبيرا أمام تنفيذ برنامج عمل الدوحة تنفيذا ناجعا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٩- وفي عام ٢٠١٩، كشف تحليل شامل أُجري في أكثر من ١٢٠ بلدا مشاركا في ”إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠“ أن أقل البلدان نموا تضررت بشكل كبير من آثار تغير المناخ، إذ بلغت نسبة الضرر ٤٨ في المائة على صعيد الاختلالات في سبل العيش، و٤٠ في المائة على صعيد الوفيات، و١٧ في المائة على صعيد الخسائر الاقتصادية، و١٤ في المائة على صعيد الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في تلك البلدان.[٤٠]

[٣٩] A/CONF.219/2023/3.

[٤٠] المرجع نفسه.

وهذه الأرقام غير متناسبة بالنظر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة لا يتجاوز ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأن مجموع سكانها لا يتجاوز ١٨ في المائة من سكان العالم.

٣٠- لقد أظهرت جائحة كوفيد-١٩ الضعف الكبير لأقل البلدان نموا وزادت من حدته، كما بينت أن كل أزمة تحمل في طياتها بوادر أزمة أخرى. وثمة مخاوف متزايدة من التأثير السلبي لما يمكن أن يحدثه التراجع الاقتصادي المتواصل الناجم عن الجائحة على التنفيذ الناجح لاتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سنداي.وعلاوة على ذلك، يشكل الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة تحديا كبيرا للبلدان، لا سيما تلك المصنفة على أنها من أقل البلدان نموا، أثناء محاولتها التصدي بفعالية للانعكاسات الضارة لتغير المناخ والتدهور البيئي. وينبغي أن يشكل تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية الأولوية المجتمع العالمي. ومن الأهمية بمكان دعم أقل البلدان نموا في تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات المقبلة.[٤١]

واو- حشد التضامن الدولي وتفعيل الشراكات العالمية والأدوات الابتكارية من أجل خروج مستدام من فئة أقل البلدان نموا

٣١- تعتمد أقل البلدان نموا اعتمادا شديدا على استخدام الموارد العامة لتمويل احتياجاتها في مجال التنمية المستدامة والانتقال بسلاسة من وضعها كبلدان تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا. وقد ثبت أن الموارد المحلية والخارجية والعامة والخاصة المتاحة لديها ليست كافية لتمويل احتياجاتها فيما يتعلق بالتنمية. ولا تزال تلك البلدان تعتمد اعتمادا شديدا على الموارد الخارجية، بما في ذلك التدفقات الخاصة، مثل التحويلات المالية واستثمارات الحوافظ المالية، والإقراض بشروط ميسَّرة، والاستثمار المباشر الأجنبي، والمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية لتلك البلدان في أن الخروج من قائمة فئة أقل البلدان نموا سيؤدي إلى سحب الدعم الدولي الموجّه تحديدا إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك إمكانية الحصول على بعض أدوات التمويل الميسَّر، أو بعض الطرائق التي تتيح الاستفادة من هذه الأدوات، والمعاملة التفضيلية للصادرات في الوصول إلى الأسواق.

٣٢- ولعل تدني معدلات الضرائب نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا يعزى جزئيا إلى هياكلها الاقتصادية، وإلى ارتفاع معدلات الفقر لديها، وإلى عدم كفاءة إداراتها المعنية بالضرائب، وإلى طبيعة نظمها الضريبية. وفي أفريقيا، لا تزال نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي دون ١٠ في المائة في العديد من أقل البلدان نموا، رغم أن متوسط النسبة الخاصة بهذه البلدان ارتفع من ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١٦,٥ في المائة في

[٤١] A/CONF.219/2023/3.

عام ٢٠٢١، كما هو مبين في الشكل ٢٠.[٤٢] وفي أفريقيا، حققت خمسة من أقل البلدان نموا، هي بوركينا فاسو وزامبيا والسنغال وليسوتو وموزامبيق، في الفترة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١، نِسبًا ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تقل عن ١٥ في المائة، وهو ما يعني أنها أكثر قدرة على أن تصبح مكتفية ذاتيا من البلدان ذات النسب المتدنية للغاية، مثل الصومال، الذي بلغت نسبته أقل من ٠,٠٠١ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠.

الشكل ٢٠:

متوسط الإيرادات الضريبية، ٢٠١٧-٢٠٢١

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

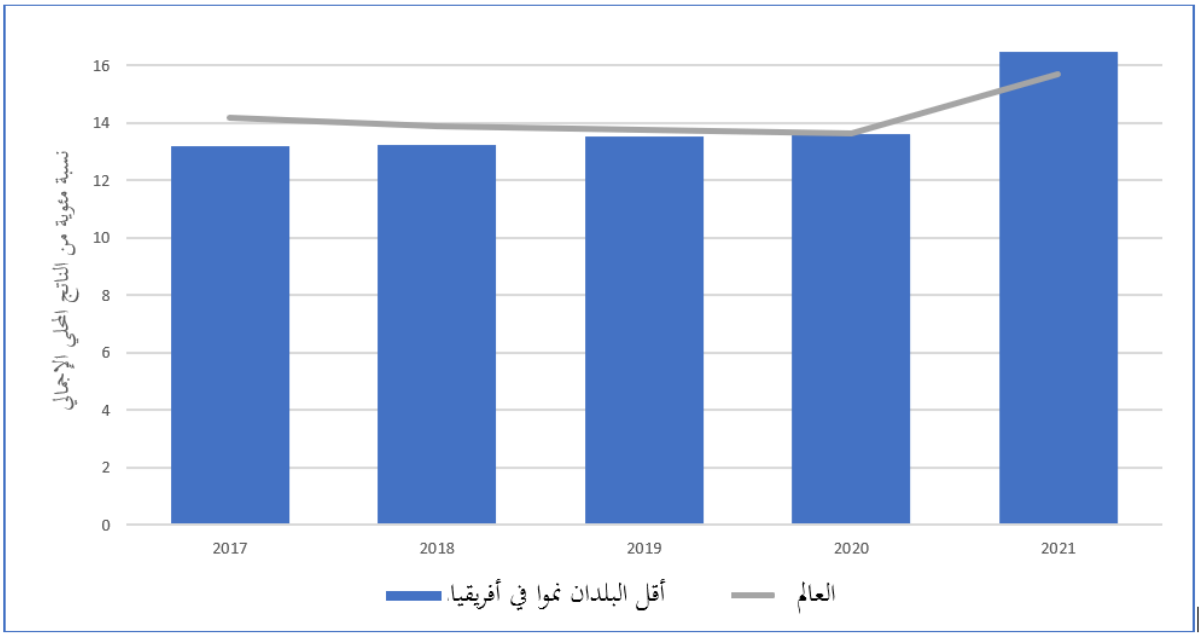

المصدر: World Bank, "Average tax revenue (% of GDP)", World Development Indicators. World Development Indicators database. متاح على الرابط https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

١- المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٣- لا تزال مصادر التمويل الابتكارية، مثل التمويل المختلط، شحيحة في أقل البلدان نموا، في حين كان للمساعدة الإنمائية الرسمية دور حاسم في تمويل الاستثمار في التنمية المستدامة. وقد زاد إجمالي المبالغ التي تلقتها أقل البلدان نموا في أفريقيا من الجهات المانحة الرسمية بنسبة ٢١,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠، ولكنه تقلص بنسبة ٥,٣ في المائة في

[٤٢] World Bank, "Average tax revenue (% of GDP)", World Development Indicators. World Development Indicators database. متاح على الرابط https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

عام ٢٠٢١ (انظر الشكل ٢١) بحيث بلغ ٤٢ مليار دولار، وهو ما يمثل ٦٤,٤ في المائة من المبالغ التي استلمتها أقل البلدان نموا مجتمعة، بما في ذلك البلدان الواقعة خارج أفريقيا، و٤٤,٢ في المائة من المبالغ التي استلمتها جميع البلدان الأفريقية.[٤٣]

الشكل ٢١:

إجمالي المبالغ المتلقاة من الجهات المانحة الرسمية ونموها السنوي في أقل البلدان الأفريقية نموا، ٢٠١٦-٢٠٢١

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة، المحور الأيسر؛ وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المحور الأيمن)

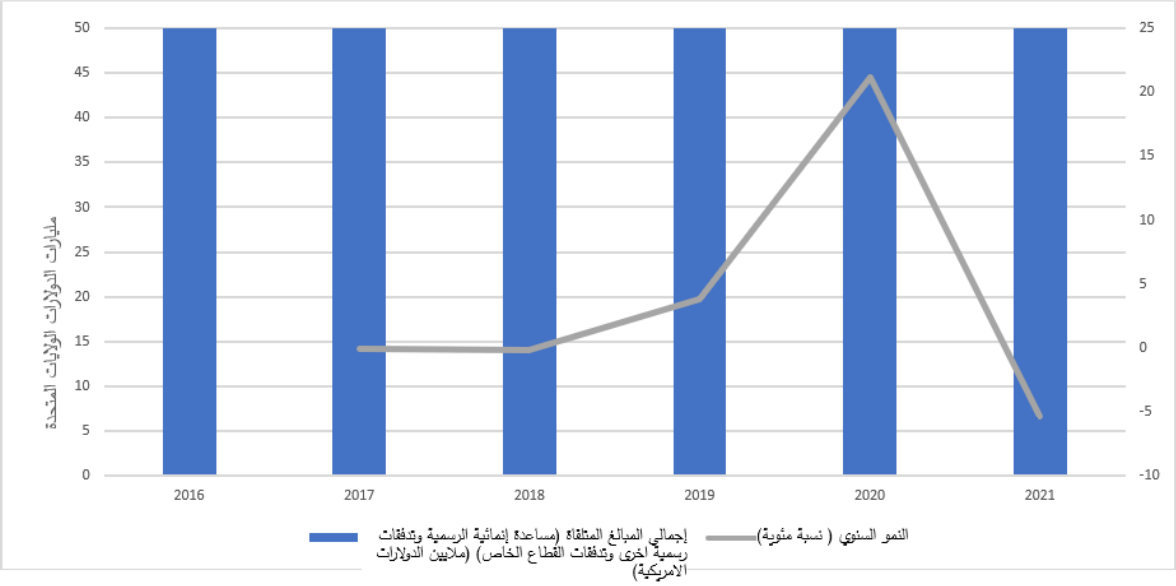

المصدر: Organisation for Economic Co-operation and Development, “Total receipts by country and region (ODA+OOF+private)”, OECD.Stat database. متاح على الرابط التالي: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=REF_TOTALRECPTS (تم الاطلاع عليه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: إجمالي المبالغ المتلقاة هو مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى والتدفقات الخاصة.

٢- الاستثمار المباشر الأجنبي

٣٤- بإمكان الاستثمار المباشر الأجنبي أن يقلص الفجوات التمويلية إلى حد كبير وأن ييسر نقل المعارف. ولذلك، من الضروري أن تعمل أقل البلدان نموا في أفريقيا على زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي الذي تتلقاه لدعم سياساتها المتعلقة بالتنويع. فقد ارتفع متوسط صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لتلك البلدان من ٣,٠ في المائة من الناتج المحلي

[٤٣] Organisation for Economic Co-operation and Development, “Total receipts by country and region (ODA+OOF+private)”, OECD.Stat database. متاح على الرابط التالي: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=REF_TOTALRECPTS (تم الاطلاع عليه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢١ قبل أن يتراجع قليلا إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٢، كما هو مبيّن في الشكل ٢٢.[٤٤]

الشكل ٢٢:

الاستثمار المباشر الأجنبي، صافي التدفقات الداخلة، ٢٠١٨-٢٠٢٢

(متوسط النسبة المئوية للتدفقات من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان في كل مجموعة)

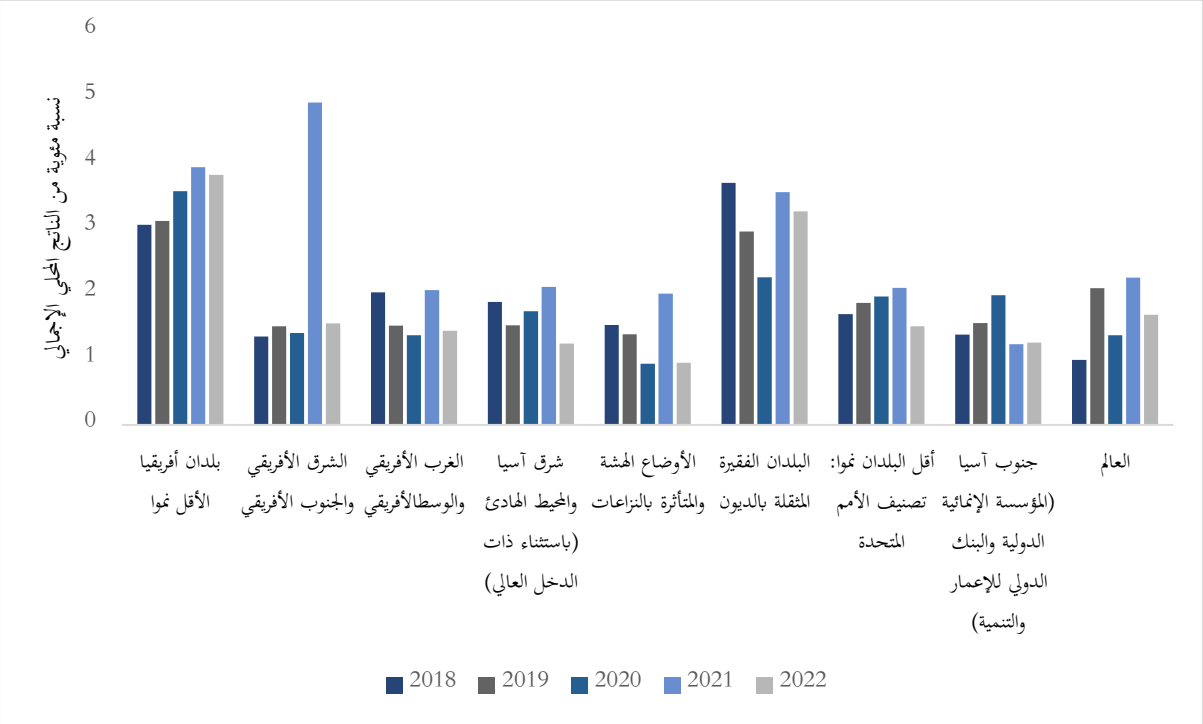

المصدر: World Bank, "Foreign direct investment, net inflows (% of GDP)", World Development Indicators database متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

٣- القدرة على تحمل الديون

٣٥- لقد زاد متوسط خدمة الدين لأقل البلدان نموا في أفريقيا زيادة كبيرة من ١٠,٥ في المائة من صادرات السلع والخدمات في عام ٢٠١٦ إلى ٢١,١ في المائة في عام ٢٠٢١ (انظر الشكل ٢٣).[٤٥] وسجلت رواندا وغينيا بيساو وليسوتو زيادة بمقدار الضعف في نسبة خدمة ديونها بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وسجلت موزامبيق أعلى زيادة من بين جميع

(٤٤) World Bank, "Foreign direct investment, net inflows (% of GDP)", World Development Indicators database متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

(٤٥) World Bank, "Total debt service (% of GNI)", World Development Indicators database. متاح على الرابط https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/DT.TDS.DECT.GN.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

البلدان الأقل نموا في أفريقيا، إذ ارتفعت نسبتها من ٢٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٩,٣ في المائة في عام ٢٠٢١. واعتبارا من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، صُنّفت ٦ بلدان على أنها تعاني من حالة مديونية حرجة إجمالا، في حين كانت ١٢ بلدا معرضة بشدة لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة، وكانت عدة بلدان أخرى معرضة بشكل معتدل لهذا الخطر.[٤٦]،[٤٧]

الشكل ٢٣:

متوسط مجموع خدمة الديون في أقل البلدان نموا في أفريقيا

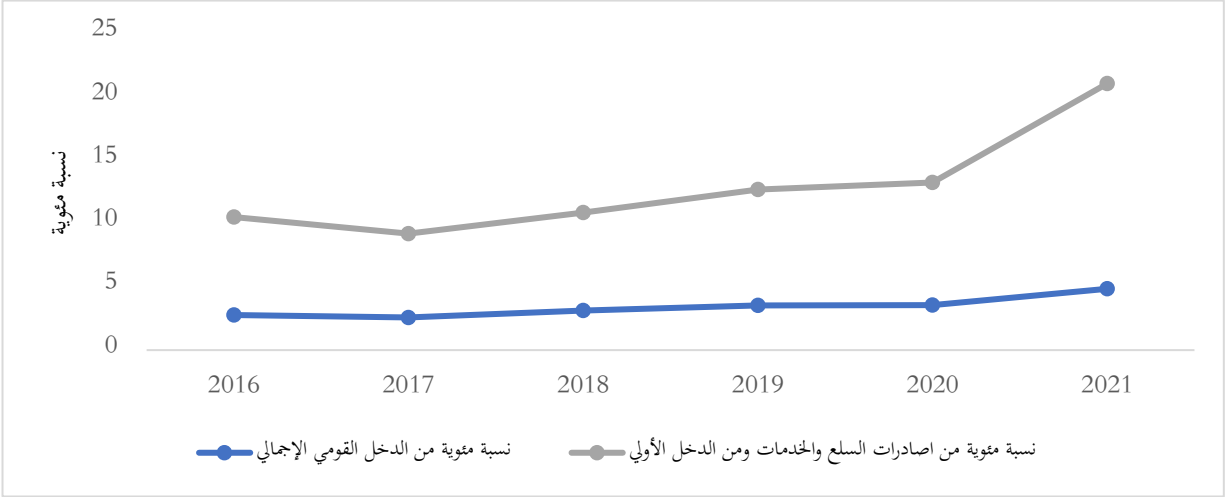

المصدر: World Bank, "Total debt service (% of GNI)", World Development Indicators database. متاح على الرابط https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/DT.TDS.DECT.GN.ZS (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

رابعا- التحديات الرئيسية وسبل المضي قُدمًا

ألف- مدى توافر البيانات

٣٦- تفتقر العديد من أقل البلدان نموا إلى بيانات موثوق بها ومتاحة في الوقت المناسب لتتبع التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل الدوحة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها". فقد انخفض متوسط درجات أقل البلدان نموا في أفريقيا من حيث القدرات الإحصائية من ٥٩,٠ في عام ٢٠١٥ إلى ٥٦,٥

[٤٦] كانت زامبيا وسان تومي وبرينسيبي والسودان والصومال وملاوي وموزامبيق في حالة مديونية حرجة، في حين كانت إثيوبيا وبوروندي وتشاد وتوغو وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وجيبوتي وسيراليون وغامبيا وغينيا بيساو وليبريا معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة.

[٤٧] World Bank, "Debt sustainability analysis". متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣). البيانات بشأن ليبيا وموريتانيا غير متاحة.

في عام ٢٠٢٠؛ وسجلت كل من إريتريا والصومال درجات تقل عن ٣٥ في المائة.[٤٨] ويجب على هذه البلدان تعزيز مصادر البيانات التقليدية، مثل الدراسات الاستقصائية والسجلات الإدارية، وتكمِلتها بمصادر جديدة، وتعزيز جهودها الرامية إلى جمع وتحليل ونشر البيانات عالية الجودة والميسرة والمتاحة في الوقت المناسب والموثوقة من أجل تحسين الرصد ووضع السياسات وتنفيذ برنامج عمل الدوحة.

باء- التنفيذ والمتابعة والرصد

٣٧- لكي تخرج البلدان الأفريقية من فئة أقل البلدان نموا، يجب عليها مواءمة خططها الإنمائية الوطنية مع برنامج عمل الدوحة ورصد تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليها أن تكفل ربط الخطط الإنمائية الوطنية بالميزانيات الوطنية لضمان التمويل الكافي والمتسق تماشيا مع مبادئ أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وتساعد هذه الأطر البلدان على تفعيل برنامج عمل الدوحة عن طريق إعادة ترتيب أولويات الاستثمارات ومواءمة الميزانيات مع الأولويات الإنمائية. وقد صُممت مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لهذا الغرض بالذات. وتتيح مجموعة الأدوات هذه منصة رقمية يمكن للبلدان من خلالها مواءمة أطرها للتخطيط الإنمائي الوطني مع الخطط الدولية، مثل برنامج عمل الدوحة، والميزانيات الوطنية. وبإمكان مجموعة الأدوات دعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة في أقل البلدان نموا وذلك بتزويد واضعي السياسات بأدوات متابعة للتمويل ومساعدتهم على مواءمة ميزانياتهم السنوية مع أولوياتهم الإنمائية رقميا.

٣٨- وستحتاج أقل البلدان نموا إلى مساعدة الشركاء الإنمائيين ودعمهم لتوفير المزيد من التمويل والمساعدة التقنية بشروط ميسَّرة لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وينبغي ألا تقتصر هذه المساعدة التقنية على الأشكال التقليدية، إذ يمكن توفيرها عن طريق المنصات الرقمية أو منصات جماعة الممارسين التي تتيح للممارسين والشركاء الإنمائيين تبادل الأفكار والخبرات مع واضعي السياسات من أقل البلدان نموا.

جيم- سُبل المضي قدما

٣٩- سيتطلب تسريع الخروج من فئة أقل البلدان نموا التزاما من قادة تلك البلدان تدعمه زيادة في مستوى الدعم المالي والتقني. فارتفاع تكاليف خدمة الديون يؤدي إلى تقويض سيولة هذه البلدان في أفريقيا والحد من قدرتها المالية على تمويل احتياجاتها الإنمائية على النحو الكافي. ولذلك، فإن تنفيذ برنامج عمل الدوحة تنفيذا فعالا سيتطلب معالجات لديون أقل البلدان نموا، تتضمن تأجيل مدفوعات الفائدة، على غرار مبادرة تعليق خدمة

[٤٨] World Bank, “Statistical capacity score”, World Development Indicators database. متاح على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/IQ.SCI.OVRL (تم الاطلاع عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣).

الديون، والإلغاء التام لديون البلدان المؤهلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في إمكانية إصدار تخصيص استثنائي مرة واحدة من حقوق السحب الخاصة بصورة حصرية لأقل البلدان نموا لتزويدها بتمويل بشروط ميسّرة دون إثقال كاهلها بديون إضافية. وينبغي أيضا مساعدة هذه البلدان على وضع مشاريع قابلة للتمويل لجذب الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأخضر الذي يمكن أن يستفيد من الموارد الخضراء الوفيرة التي تمتلكها البلدان.

٤٠- وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان دعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في جهوده الرامية إلى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية والابتكارية لهذه البلدان. وهذا الدعم ضروري لتيسير التحول الهيكلي وتعزيز نمو القدرة الإنتاجية للبلدان. وينبغي للبلدان أن تنفذ الإصلاحات اللازمة لتمكينها من الوصول إلى الأسواق من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتعتبر السياسات والمبادرات التي تعزز مؤسسات الحوكمة، لا سيما في مجال إدارة الموارد العامة والكشف عن الدين العام، ضرورية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القائمة. ويتعين على جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تعلن الاستنفار وأن تتعاون لكفالة تنفيذ برنامج عمل الدوحة تنفيذا منسّقا ومتابعته ورصده بشكل متجانس على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

٤١- ويجب على أقل البلدان نموا في أفريقيا صياغة عقود اجتماعية جديدة بين الحكومة، وشعبها، ومجتمعها المدني، وقطاعها الخاص. وينبغي أن تتناول العقود الاجتماعية مسائل العمالة والتنمية المستدامة والحماية الاجتماعية على أساس المساواة وعدم التمييز، مع منح الأولوية للأشخاص وتلبية احتياجاتهم.